﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾﴾ [الجن: 21]

مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

انتِقالٌ مِن ذِكرِ ما أوحيَ به إلى النَّبيِّ إلى تَوجيهِ خِطابٍ مُستأنَفٍ إليه

بَعدَ أنْ حُكيَ في هذه السّورةِ ما أوحَى اللّهُ إلى رَسولِه ﷺ ممّا خَفيَ عليه مِن الشُّؤونِ المُتعلِّقةِ به مِن اتِّباعِ مُتابِعينَ، وإعراضِ مُعرِضين؛ انتُقِلَ إلى تَلقينِه ما يَرُدُّ به على الَّذين أظْهَروا له العِنادَ، ولبَيانِ عَجْزِه عن شُؤونِ نفْسِه، وأنَّ الأمرَ كلَّه بيَدِ اللّهِ[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَمْلِكُ﴾: أصْلُ (ملك) يَدُلُّ على قوَّةٍ في الشَّيءِ وصِحَّةٍ، يُقالُ: أملَكَ عَجينَهُ: قَوَّى عَجْنَهُ وشَدَّهُ، والأصْلُ هذا، ثُمَّ قيلَ: مَلَكَ الإنسانُ الشَّيءَ يَملِكُهُ مَلْكًا؛ لأنَّ يَدَهُ فيه قَويَّةٌ صَحيحَةٌ، فالمِلْكُ: ما مُلِكَ مِنْ مالٍ[2]، ومَلَكَ الشَّيْء يَمْلِكه مَلْكًا: حازَه، وانفردَ بالتَّصَرُّف فيه، ومُلْكُ اللّه تعالى ومَلَكوته: سُلْطانُهُ وعَظَمَتُهُ، والمُلْكُ ضربان: مُلْكٌ: هو التَّملُّكُ والتَّولّي، ومُلْكٌ: هو القوَّةُ على ذلك، تولَّى أم لم يتولَّ[3]، ومعنى ﴿لَآ أَمْلِكُ﴾ في الآية: لا أقدرُ أنْ أدفعَ عنكم ضرًّا، ولا أجلبَ لكم نفعًا[4].

المَعْنى الإجْماليُّ:

يقول تعالى لنبيه محمد ﷺ: قُلْ يا محمَّدُ لمشركي العرب الذين ردّوا عليك ما جئتهم به من النصيحة، وأكِّدْ لهم: إنّي لا أملِكُ لكم ضَرًّا ولا نَفعًا في دينكم ولا في دنياكم، ولا ضَلالةً ولا صوابًا وسَدادًا؛ لأنَّ الذي يملكُ ذلك، اللّهُ الذي له مُلك كل شيء[5].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 243، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 247.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح: (ملك).
(3) الفيروزابادي، بَصائر ذَوي التَّمييز، وابن منظور، لسان العرب: (مَلَكَ).
(4) الصابوني، صفوة التفاسير: 3/ 437.
(5) ابن جرير، جامع البيان: 23/ 669، والبقاعي، نظم الدرر: 20/ 494.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالة الاستئناف في قوله: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ﴾:

لَما كان السّامعُ ربّما قال: ما له هو لا يهلكهم، أو يدعو ربّه في دفع المتبلّدين عليه عنه بالإهلاك أو التوبة والمتابعة؛ أمره بما يبيّن عظمة ربِّه، وأنّه لا يفعلُ إلا ما يريد بقوله مبيِّنًا أنّه يستحيلُ عليه ﷺ ما يستحيلُ على جميع الممكنات من أنْ يؤثّر في شيء بنفسه، أو يخالف ربّه، فقال: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾[1].

الأمرُ للنبي ﷺ بما يقول ردًّا على من يتساءل

دلالة تكرار الأمر بالقول في قوله: ﴿قُلْ إِنِّي﴾:

أطنبَ البيانُ الحكيم بذكرِ الأمر بالقول ﴿قُلْ﴾ بعد ما سبق ذكره في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ﴾؛ تأكيدًا على رسالته ﷺ، وأنّه مجرّد مبلّغ عن الله، وللمناسبة مع مضمون القول، وهو أنّه لا يفعل إلا ما يريده اللّهُ سبحانه، وأنّه لا يملكُ ضرًّا ولا رشدًا.

في الأمر تأكيدٌ على رسالته ﷺ وأنّه مجرّد مبلغ عن الله

دلالة التأكيد بقوله: ﴿إِنِّي﴾:

في التعبير بـ(إنّ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ تأكيدٌ على بشريته ﷺ وعلى وحدانية الله سبحانه، فالنبي ﷺ لا يملكُ لنفسه وللآخرين ضَرًّا ولا نَفْعًا ولا غيًّا ولا رشدًا، فلا مؤثِّرَ في شيء من الأشياء إلا الله ﷻ.

تأكيدٌ على بشريته ﷺ وعلى وحدانيةِ الله سبحانه

سر النفي بـ﴿لَآ﴾:

إيثار التعبير بأداة النفي ﴿لَآ﴾ في قوله: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ﴾ دون (لن)؛ للمبالغة في تقرير الوحدانية لله تعالى، وأنّه هو الذي له مُلك كلّ شيء، وأنّ النبي ﷺ لا يملكُ ضرًّا ولا رشدًا في الزمن الحاضر وفي المستقبل[2]، ولو عبَّر البيانُ الحكيم بـ(لن)؛ لظُنَّ أنّه يملك ذلك في الزمن الحاضر.

النبيُّ ﷺ لا يملكُ ضرًّا ولا رشدًا في الزمن الحاضر وفي المستقبل

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 493.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 494.

سر التعبير بالمضارع المنفي ﴿لَآ أَمۡلِكُ﴾:

أفادتْ صيغةُ المضارع المنفي في قوله: ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ﴾ استمرارَ هذا النفي، أي: نفي التملّك والتصرّف والتمكّن والاستطاعة في أيّ ضرٍّ أو نفعٍ من غيرِ إقدار الله له ﷻ، وهذا يؤكّد بشرية النبيّ ﷺ.

استمرارُ نفي ملكِ النبي ﷺ لأيّ ضرٍ أو نفع دليلُ بشريته

سر التعبير بالجملة الفعلية ﴿لَآ أَمۡلِكُ﴾:

آثرَ البيانُ الحكيمُ التعبير بالجملة الفعلية دون الاسمية، فلم يقلْ: (ليس لي ملكٌ النفع ولا الضرر)؛ للدلالة على القدرة الفعلية والتمكُّن الواقعي، أي: التركيز على العمل والفعالية، وليس مجرّد وجود صفة أو حالة، ونفي الملكية عن الفعل الحادث أبلغ من نفي الملكية عن الصفة الثابتة.

نفيُ الملكية عن الفعل الحادث أبلغُ من نفي الملكية عن الصفة الثابتة

معنى اللام في ﴿لَكُمۡ﴾ وفائدة تقديم شبه الجملة:

اللام في قوله: ﴿لَكُمۡ﴾ للاختصاص، والمعنى أنّ النبي ﷺ لا يملك نفعًا أو ضرًّا أو هداية أو ضلالًا مخصّصًا لكم، وإنّما ذلك بيد الله وحده، أو هي للأجل، والمعنى: "لا أَقْدِرُ قُدْرَةً لأَجْلِكُم عَلَى ضُرٍّ ولا نَفْعٍ"[1]، وتقديمُ الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا﴾؛ اهتمامًا من المتكلّم في مخاطبة المستمعين بشكل خاص؛ لكي يلفت انتباههم إلى أنّ نفيَ تمكُّن النبي ﷺ وقدرته على التصرُّف بما يثبتُ بشريته ووحدانية الله هو أمرٌ موجّهٌ لهم، ويخصّهم، وذلك يجعلهم أكثر تأثرًا بمضمون هذا الخطاب، وكذلك في التقديم مراعاة الفاصلة القرآنية وأثرها الصوتي.

اهتمامُ المتكلّم بالمستمعين يلفتُ انتباههم إلى مضمون الخطاب الخاص بهم

دلالة التعبير بضمير الخطاب في قوله: ﴿لَكُمۡ﴾:

آثر القرآنُ التعبيرَ بكاف الخطاب، فلم يقلْ: (لا أملك للكافرين)؛ لِما في تمييز المخاطَبين من غيرهم ومواجهتهم به من

المخاطبةُ أقوى في التأثير ولفتِ الانتباه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 244.

لفتِ الانتباه وقوّة التأثير بهم؛ إذ يُشعرُ المستمعون بأنّهم محورُ الكلام، بما يحفّزهم على الانتباه والتفاعل مع المعنى.

نكتة تنكير لفظي: ﴿ضَرًّا﴾ و﴿رَشَدًا﴾:

التنكير في لفظي: ﴿ضَرًّا﴾ و﴿رَشَدًا﴾؛ لإفادة العموم والاستغراق في النفي؛ لأنّ النكرة في سياق النفي يعمّ، فهو ينفي ملك النبي ﷺ وتمكّنه واستطاعته من دفعِ أيّ ضرٍ مهما قلَّ، ومهما كان نوعه، أو جلبِ أي خيرٍ مهما قلَّ، ومهما كان نوعه إلا بإذن الله.

المبالغةُ في نفي ملكِ النبيّ لأيّ ضـرٍ أو رشـدٍ مهما كان قليلًا

وجه العطف بالواو في قوله: ﴿وَلَا رَشَدًا﴾:

الواو عاطفةٌ تفيد الجمع بين أمرين متغايرين في المعنى لا يملكهما رسولُ الله: وهما الضرّ والرشد، أي: ينفي عن النبي ﷺ التحكّم في مصير الناس، لا في إضلالهم ولا في هدايتهم، وإنّما أمرُ ذلك إلى الله، فالنافعُ والضارّ، والمرشدُ والمغوي هو الله، ولا قدرةَ لأحدٍ من الخلق له على ذلك.

فـي العـطـف نفيٌ عن النبيّ الـتـحـكـمَ في مصير الناس

سر تكرار (لا) مع قوله: ﴿وَلَا رَشَدًا﴾:

أطنبَ البيانُ القرآنيّ بتكرارِ (لا)، فلم يقلْ: لا أملك ضرًّا ورشدًا؛ لإفادة التأكيد فكأنّه أعاد الجملة مرتين، فنفى الملك عنهما منفردين ومجموعين، والمعنى: لا أملك لكم جلْب النفع، ولا أملك دفع الضرّ عنكم، ولا أملك إضلالكم ولا هدايتكم.

تأكيدُ نفي النبي ﷺ لملك الضرّ ولملك الرشد

سر تقديم الضرّ على الرشد في الآية:

في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ قدّم البيانُ القرآنيُّ الضّرّ على الرّشد؛ مراعاةً للمقام، وهو مقامُ دفعِ شرّهم عنه ﷺ، ولأنّ درءَ المفاسد مقدّمٌ على جلبِ المصالح.

درءُ المفاسـد مقدّمٌ على جلبِ المصالح

بلاغة التعبير بالطباق والاحتباك في الآية:

جمعَ البيانُ القرآنيّ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ بين لفظين متقابلين، هما: ﴿ضَرًّا﴾ و﴿رَشَدًا﴾،

النـافعُ والـضـارّ والمرشدُ والمغوي هو الله تعالى

ممّا زادَ الكلامُ حُسنًا وطرافة، وأسهم في إبراز المعنى وإيضاحه وتقوية تأثيره في النفوس، وهو المبالغة في نفي أنْ يملكَ النبي ﷺ للمخاطبين أي ضرٍ وأيّ نفعٍ، وإنما الذي يملك ذلك هو الله تعالى وحده[1]؛ لأنّ ذلك من خصائص الربوبية التي لا ينازعه فيها أحد، وفي الآية احتباك؛ "لأنّ الضرّ يقابله النفع، والرشد يقابله الضلال، فالتقدير: لا أملك لكم ضرًّا ولا نفعًا ولا ضلالًا ولا رشدًا"[2]، فذكرُ الضرِّ أولًا دلّ على حذف النفع ثانيًا، وذكر الرشدِ ثانيًا دلّ على حذفِ الضلال أولًا، فإنّه لا نفع في غير الرشاد، ولا ضرّ في غير الضلال[3]، "فتركَ منْ كِلا المتقابلينِ ما ذُكِرَ في الآخر"[4]، أي: ذكرَ الضرّ في الآية؛ لأنّ المقامَ كان لدفعِ شرّهم عنه ﷺ، وحذفَ النفعَ والغيّ لدلالةِ مفهوم السياق عليه.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الملك والقدرة:

المُلكُ لشيء ما هو حيازته والانفراد بالتصرّف فيه، والمُلْك ضربان: مُلْكٌ: هو التَّملُّكُ والتّولّي، ومُلْكٌ: هو القوّةُ على ذلك، تولَّى أم لم يتولَّ[5]، في حين أنّ القدرة إذا وُصف بها الإنسانُ؛ فهي اسمٌ لهيئةٍ له، بها يتمكّن من فعل شيء ما، فالقُدْرَةُ: هي القوَّةُ، والتمكّن والاستطاعة[6]، وهذا يعني أنّ الملكَ أعمُّ من القدرة من هذا الوجه؛ فمن يملكُ الشيء، ويحوزه ينفردُ بالتصرّف فيه، وهو مظنّة التمكّن والاستطاعة، في حين أنّ القدرةَ هي التمكّن والاستطاعة، ولا تعني

مـــن يـمـلـكُ الشيء يقدرُ على التصرّف فيه

(1) سيد طنطاوي، التفسير الوسيط: 15/ 143.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 29/ 243.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 494.
(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 46.
(5) الفيروزابادي، بَصائر ذَوي التَّمييز، وابن منظور، لسان العرب: (مَلَكَ).
(6) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، وابن منظور، لسان العرب، وأحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة: (قدر).

تملّك الشيء وحيازته، ومن هنا كان نفيُ الملك هنا أنسبَ وأبلغ؛ إذ هو نفيٌ للتمكّن والاستطاعة أيضًا.

الضرر والأذى:

الضررُ ضدّ النفع، وهو سوءُ الحال لنقصٍ في أمرٍ نفسي، أو جسدي، أو نقصِ مالٍ أو سوءِ حال[1]، و"الأذَى الشَّرُّ الخَفيفُ فَإن زادَ؛ فَهوَ ضَرَرٌ"[2]، أي: الضررُ أشدُّ من الأذى، فالأذى هو ما يُكرهُ من كلّ شيء، وما يصلُ إلى كلّ ذي حياة من الضرر؛ إمّا في نفسه أو جسمه أو تبعاته دنيويًّا كان أو أخرويًّا، وقد يكون معنويًّا بالقول المؤلم المتكرّر، وقد يكون حسيًّا بالضرب غير المبرح ونحوه، فالأذى هو المكروه اليسير، والشرّ الخفيف[3]، إذًا: فالضررُ هو المصيبةُ الكبيرة التي تصيبُ الإنسان في جسده أو ماله أو نفسه، في حين أنّ الأذى هو المكروه الأخفّ الذي يصيب الإنسان سواء ماديًّا أو معنويًّا، وغالبًا ما يكون من فعل الآخرين، وهذا ما يجعل القرآن يختار كلمة (الضرّ) في مواضع البلاء الشديد - كما هنا في الآية - فالسياق هنا سياقُ مبالغةٍ في نفي النبي ﷺ عن نفسه ملكَ أيّ دفعٍ لأيّ ضرّ عنهم؛ ليدلّ على أنّ هذا الأمر - وهو دفع الضرّ - من خصائص الربوبية.

القرآنُ يختارُ الضرّ في مواضعِ البلاء الشديد؛ لأنّه أشدُّ من الأذى

(1) الأزهري، تهذيب اللغة، والراغب، المفردات: (ضرر).
(2) الزبيدي، تاج العروس: (أذي).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (أذي).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع والستون،
سورة المَعَارج من الآية 15 إلى سورة المُدَّثِّر الآية 56
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع والستون، سورة المَعَارج من الآية 15 إلى سورة المُدَّثِّر الآية 56
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 64 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-38-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 64 : المجلد الرابع والستون، سورة المَعَارج من الآية 15 إلى سورة المُدَّثِّر الآية 56.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-38-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6817852 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"